

الكويت تسعى كسائر الدول الخليجية إلى تفعيل هذا التوجه

اقتصاديون: النمو الاقتصادي المستدام يتطلب قطاعاً خاصاً حيوياً بإدارة عمالة وطنية خيرة



محمد النقي



فوزي المجدي



القطاع الخاص مستقبلي الاقتصاد الوطني



طارق السلطان

النقي: الدولة تعمل على توفير الفرص المناسبة للكوادر الشابة للانخراط في بيئة الأعمال

المجدي: هناك جهود واضحة نحو توطين القوى العاملة في مختلف قطاعات العمل الحكومي والخاص

البستان: القطاع الخاص يوفر مجالات أكثر تنوعاً للاختيار من بينها ويمكن للأشخاص أن يتعلموا ويكتسبوا مهارات جديدة

حتى تتمكن الأخيرة من استيعاب العمالة الكويتية الشابة إضافة إلى تشجيع الشباب الكويتي للقدوم إلى القطاع الخاص بدلاً من الذهاب إلى القطاع الحكومي ليسهوا بصورة حقيقية في الاقتصاد الوطني. من جهته قال رئيس مجلس الإدارة في شركة «الصناعات الكويتية» محمد النقي إن دولة الكويت تعمل ضمن خططها التنموية على توفير الفرص المناسبة للكوادر الشابة للانخراط في بيئة الأعمال كي تسهم في جعل الكويت مركزاً عالمياً.

وأضاف السلطان أن شركة «اجيليتي» التي تعد من أكبر الشركات حول العالم وتقوم بتنفيذ أعمال في أكثر من 100 دولة حول العالم تركز بصورة رئيسية في قواها البشرية على العنصر البشري الكويتي حيث أن نسبة كبيرة من موظفي الشركة هم من المواطنين الشباب الطموحين. وذكر أن إدارة الشباب الكويتي لغرض الشركة أثبتت قدرته وكفاءته العالية على الابتكار والتفكير وإيجاد الحلول في أحلك الظروف. وطالب الشباب الكويتي بالتوجه للعمل بالقطاع الخاص وتأسيس شركاتهم وأعمالهم لأنها المكان المناسب والحقيقي لهم حيث يمكنهم العمل في القطاع الخاص من إبداع وتحدي وإثبات ذاتهم كما أن العمل في القطاع الخاص يمثل مكاناً مناسباً للابتكار والإبداع والطموح. وطالب السلطان الحكومة الكويتية بتقديم المزيد من الدعم لشركات القطاع الخاص عبر طرح المزيد من المشروعات الاقتصادية

بما يتفق مع الأهداف التنموية للدولة والحد من البطالة. وأشار إلى أن خطة التنمية تكمن في اعتماد برنامج إعادة الهيكلة كرافد رئيسي الذي يهدف إلى توفير ثمانية آلاف فرصة وظيفية تم القرار «2005/955» الذي استهدف نحو 14 ألف وظيفة ليأتي صدور القرار رقم 2008/1104 والذي بدأ تنفيذه في مارس 2010 واستهدف توفير 12 ألف فرصة عمل سنوياً. وعن الإسهام الإيجابية لتشغيل المواطنين في القطاع الخاص بلغ 83446 مواطنًا ومواطنة العام الماضي في وقت بلغت 15 ألفًا في عام 2001. وأكد أن رسالة برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة لتمثل في إيجاد حلول إبداعية لتنمية العمالة الوطنية وتوجيهها نحو العمل بالقطاعات غير الحكومية ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة

العمالة الوطنية على الجهات غير الحكومية منذ الفترة 2002. وعدد المجدي مشروعات القرارات تلك بـ «2003/904» الذي استهدف حينها توفير ثمانية آلاف فرصة وظيفية تم القرار «2005/955» الذي استهدف نحو 14 ألف وظيفة ليأتي صدور القرار رقم 2008/1104 والذي بدأ تنفيذه في مارس 2010 واستهدف توفير 12 ألف فرصة عمل سنوياً. وعن الإسهام الإيجابية لتشغيل المواطنين في القطاع الخاص بلغ 83446 مواطنًا ومواطنة العام الماضي في وقت بلغت 15 ألفًا في عام 2001. وأكد أن رسالة برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة لتمثل في إيجاد حلول إبداعية لتنمية العمالة الوطنية وتوجيهها نحو العمل بالقطاعات غير الحكومية ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة

التي اكتملت في 19 مليار دينار في حين بلغ عدد من تقاضوا بدل البحث عن عمل حتى أكتوبر الماضي 29988 مواطنًا ومواطنة. وأوضح أن جهود البرنامج في مجال التوظيف وتأهيل الباحثين عن العمل تمثلت في صرف المزايا المالية للكويتيين الذين يعملون في القطاع الخاص والمتمثلة في العلاوة الاجتماعية وعلاوة الأهل وغيرهما من المزايا في حين مارس البرنامج جهوداً كبيرة لزيادة عدد المعيّنين بالقطاع الخاص.

وذكر أنه في الفترة الممتدة من عام 2004 حتى 31 أكتوبر الماضي قام البرنامج بتدريب نحو 29524 شخصاً منهم نحو 16456 من العاملين في القطاع الخاص مبيناً أن البرنامج أعد ثلاثة مشاريع قرارات مجلس الوزراء بتحديد

عقب الاجتماع الوزاري التجاري لمناقشة الشؤون العربية وقضايا الدول النامية

الصالح: وزراء التجارة العرب أكدوا أهمية التوصل إلى اتفاق حول «حزمة بالي»

وفقاً لإعلان الدوحة باعتبارها قضية ذات أولوية بعد المؤتمر الوزاري التاسع للمنظمة. وأفسد الوزير الصالح «بان» وزراء الدول العربية محتواها في المبادرة المعونة من أجل التجارة والتقدم في المشاركات العالمية مرجحين بالدور الذي قام به البنك الإسلامي للتنمية في إطلاق برنامج المعونة من أجل التجارة لتسند الدول العربية وحضهم على مواصلة التعجيل بتنفيذ البرنامج في المنطقة العربية».



الصالح أثناء الاجتماع الوزاري للدول العربية

طلب فلسطين للحصول على صفة مراقب في المجلس العام للمنظمة وهيئاته الفرعية «حيث أن الحكومة الفلسطينية تمارس تنظيم التجارة في جميع المجالات التي يغطيها قانون منظمة التجارة العالمية».

دون استثناء».

«كويتا» قال وزير التجارة والصناعة الكويتي أشرف الصالح أمس أن وزراء التجارة العرب أكدوا ضرورة العمل مع أعضاء منظمة التجارة العالمية للوصول إلى اتفاق حول المواضيع المدرجة على طاولة المفاوضات المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية والخروج بما يسمى بـ «حزمة بالي».



بنك الكويت المركزي

وبالنسبة للمفاوضات المتعلقة بالزراعة أوضح الوزير الصالح أنه تم التأكيد على أهمية التوصل إلى حل فعال لمعالجة الخلل في الاتفاق بشأن الزراعة واحتياجات الأمن الغذائي في البلدان النامية مبيناً أن الوزراء العرب أكدوا أيضاً الحاجة إلى معالجة الحدود القصوى للتعريفات الجمركية والتصعيد في الزراعة وخلق فرص عمل جديدة.

ويشكر أن الاجتماع الوزاري للدول العربية انعقد على هامش المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية المنعقد حالياً في جزيرة بالي في إندونيسيا بمشاركة 159 دولة عضواً في المنظمة.

وفيما يخص موضوع تفعيل «أجندة الدوحة التنموية» قال الوزير الصالح إن الاجتماع شدد على ضرورة الإسراع واستكمال العمل بشأن المعاملة الخاصة والتفضيلية وعلى القضايا والشواغل المتعلقة بالتنفيذ وذلك

وأوضح أن الوزراء العرب أكدوا خلال الاجتماع أهمية وضع آلية لمشاركة المؤسسات الحكومية بصفة مراقب في الاجتماعات الوزارية إضافة إلى دعم مقترح مصر بخصوص آلية انضمام المنظمات الحكومية وغير الحكومية إلى المنظمة.

وأضاف الوزير الصالح في تصريح لوكالة الأنباء الكويتية «كويتا» عقب الاجتماع الوزاري التجاري لمناقشة الشؤون العربية والدول النامية على هامش المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية المنعقد حالياً في جزيرة بالي الأندونيسية «أن وزراء التجارة العرب شدوا خلال اجتماعهم على أهمية منظومة المفاوضات متعددة الأطراف لما لها من أهمية كبيرة للدول النامية والأقل نمواً في منظمة التجارة العالمية».

إجمالي أرصدة مطالب البنوك على «المركزي» زاد في أكتوبر الماضي بنسبة 1.3 في المئة

ارتفعت 0.9 في المئة لتصل إلى 27649.1 مليون دينار

المضف: «الصناعات والبناء» يشكل قاعدة صلبة لتتوير المواطنين بخدمات بنك التسليف

وذكر المضف «إن المعرض يأتي في ظل اهتمام حكومي غير مسبوق بالقضية الإسكانية التي صارت تتنوا قفماً أولويات السلطة التنفيذية كما تصردت برنامج العمل الذي أحالته إلى المجلس قبل أسابيع».

على حرص الإدارة العليا على التواصل مع المواطنين وتلمس احتياجاتهم والوقوف على طموحاتهم وتطلعاتهم فيما يتعلق بمجال عمل البنك والإجابة عن كل تساؤلاتهم واستفساراتهم.

بمناسبة مشاركة البنك في المعرض الذي سيشتمر في المشاركة في المعارض المتخصصة بشؤون العمار والإسكان لتعميق التواصل والحوار مع المواطنين. وأوضح أن هذه المشاركة تأتي تأكيداً

قال مدير بنك التسليف والإدخار صلاح المضف أمس إن معرض الصناعات والبناء الثالث بشكل قاعدة صلبة لتتوير المواطنين وإطلاعهم على الخدمات التي يقدمها البنك. وأضاف المضف في تصريح صحافي

البنك المركزي أن عرض النقد بالمفهوم الواسع «ن» ارتفع بنسبة 1.5 في المئة في شهر أكتوبر الماضي مقارنة بشهر سبتمبر الماضي ليبلغ 32098.6 مليون دينار كويتي. وقالت إدارة البحوث الاقتصادية في البنك في نشرتها الشهرية عن أكتوبر الماضي وخصصت بها وكالة الأنباء الكويتية «كويتا» أن ودائع القطاع الخاص لدى البنوك المحلية بالدينار الكويتي ارتفعت 0.9 في المئة إلى 1.1 مليون دينار كما ارتفعت الودائع بالعملة الأجنبية 7.5 في المئة إلى 2988.8 مليون دينار.

وأضافت أن إجمالي أرصدة مطالب البنوك المحلية على البنك المركزي بالدينار الكويتي والمتمثل بسندات «المركزي» ارتفع في أكتوبر الماضي بنسبة 1.3 في المئة مقارنة بسبتمبر ليبلغ في المئة مقارنة بسبتمبر ليبلغ

2766.1 مليون دينار. وبينت الإدارة أن الودائع من غير المقربين بالدينار الكويتي لدى البنوك المحلية انخفضت بنسبة 1.4 في المئة إلى 551.8 مليون دينار في حين ارتفعت الودائع بالعملة الأجنبية بنسبة 5.0 في المئة إلى 2178 مليون دينار.

«كويتا» تعمل المقصودات الدول على مجموعة من الاعراف التي أصبحت متعددة كمنص قانوني ووصفة سحرية للنمو الاقتصادي المستدام للدول وتمكنها في الوقت نفسه من مواجهة التحديات الاقتصادية ومن أبرز هذه القوانين الاعتماد على القطاع الخاص ليكون المحرك للنمو الاقتصادي واعتماد القطاع الخاص هذا على العمالة الوطنية.

وتسعى الكويت كسائر دول المنطقة خصوصاً الخليجية إلى العمل بهذه الموقولة من خلال تعزيز دور القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية وتسليمه دوراً رئيسياً في قيادة العجلة الاقتصادية بصورة مثقنة وافتتاح المجال له ليكون المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي من خلال خطة التنمية للبلاد متوسطة الأجل والرؤية العامة للدولة بالتحول إلى مركز مالي وتجاري إقليمي التي تمثل الخطة طويلة الأجل.

السلطان: الشباب الكويتي مميز لاسيما الجيل الحالي الذي حصل على تعليمه في أفضل الجامعات العالمية

من قبل الحكومة الكويتية. وقال الأمين عام برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي في الدولة فوزي المجدي لـ «كويتا» أن وظائف البرنامج متعددة فهي تشمل تدريب القوى العاملة الوطنية وترشيح الباحثين عن الوظائف لدى شركات القطاع الخاص إضافة إلى تحديد نسب العمالة الوطنية لدى الجهات غير الحكومية ودعم المشروعات الصغيرة. وأضاف المجدي أنه بعد عام 2009 طالت وظائف البرنامج دعم المسرحين من القطاع الخاص وفق القرار رقم «2009/675» وتعديلاته بشأن من أُنهيئت خدماتهم من العمل بالقطاع الخاص إضافة إلى الدور المهم للبرنامج المتمثل في صرف المكافأة الاجتماعية للخريجين حسب قرار «20/80».

وبعد دراسة تداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الكويتي وضعت الكويت خطة تنموية متوسطة الأجل لمعالجة معظم تداعيات هذه الأزمة التي أثرت سلباً على الاقتصاد الكويتي والتي كان من أبرزها مواجهة التضخم في وظائف القطاع الحكومي وتشجيع الشباب للعمل في القطاع الخاص عبر البدء بتأسيس شبكات للامان الوظيفي إضافة إلى تقديم دعم للقطاع الخاص ودعم مباشر وغير مباشر للشباب الكويتي العامل في القطاع الخاص

وذكر أنه في الفترة الممتدة من عام 2004 حتى 31 أكتوبر الماضي قام البرنامج بتدريب نحو 29524 شخصاً منهم نحو 16456 من العاملين في القطاع الخاص مبيناً أن البرنامج أعد ثلاثة مشاريع قرارات مجلس الوزراء بتحديد